الفصل الرابع

«الاختلاف فى الرأى ينبغى ألا يؤدى إلى العداء،
وإلا كنت أنا وزوجتى من ألد الأعداء».

غاندى

الإصلاح الدستورى

ارتفعت فى مطلع هذا القرن نغمة الحديث عن الإصلاح الدستورى فى مصر وتزايدت وتيرة الكتابة عنه والإشارة إليه، وبرز اتجاهان رئيسيان حول أسلوب معالجة هذه القضية المهمة فى تطورنا على كافة الأصعدة والمستويات، ذلك أن قضية تعديل الدستور قضية أساسية لا يمكن الإقلال من شأنها أو تجاهل قيمتها، فالدستور «أب القوانين» وهو الوثيقة ذات التأثير فى حياة الأمم ومصائر الشعوب، وليس يعنى ذلك ـ فى الوقت ذاته ـ أن يتحول المواطنون إلى أسرى لوثيقة جامدة لابد من احترامها والمغالاة فى توقيرها، ولكن المهم هو إحداث التوازن بين أهمية الدستور وواقع الحياة التى يعيشها الناس، فالدساتير ليست نصوصا جامدة تكتب بماء الذهب ثم تودع أبراجا عاجية أو تستقر فى متاحف تاريخية، بل العكس هو الصحيح فالدستور لابد أن يتميز بالحيوية والقدرة على الاستجابة السريعة لمطالب البشر ومقتضيات الحال، بحيث يصبح ترجمة صحيحة لما يريده الناس وما يتطلعون إليه.

ومن خلال المناقشات المستفيضة واللقاءات المتكررة حول مسألة الإصلاح الدستورى فى مصر نميز بين مدرستين: الأولى تستغرق فى دراسة النصوص وتستهويها متعة تعديل الجمل والألفاظ؛ لأنها مدرسة قانونية بالدرجة الأولى تسعى إلى إحكام النص والارتقاء بلغة الدستور وصياغة مواده المختلفة، وقد تحلق هذه المدرسة فى آفاق بعيدة تبدو أحيانًا معزولة عن واقع الحال، وبرغم أن هذه المدرسة هى المدرسة المتخصصة أساسًا فى صياغة التعديلات المطلوبة وصك النصوص اللازمة ومع افتراض الوعى الكامل بالمتغيرات التى تحيط بعملية الإصلاح وتدفع إليها، إلا أن هذه المدرسة لا تقف وحدها على طريق التعديل الدستورى، من هنا تبرز أهمية الأخذ بمدرسة أخرى تغوص فى الواقع وتستخرج منه عوامل التحول وأسباب التغيير.

لذلك فإننا نرى أن الإلمام بما يدور فى الشارع السياسى وما يرتبط بحياة أبناء الوطن من حيث آلامهم وآمالهم وتطلعاتهم وطموحاتهم، ينبغى أن يتمشى مع الوثيقة العليا التى تعبر عن ضمير الأمة وتعكس رؤيتها للمستقبل، لذلك فإن الحديث عن الدستور يجب أن

يكون مرتبطًا بالجانب القانونى والجانب السياسى فى وقت واحد لأنهما يعبران عن طبيعة المشـهد الوطنى وما يحتاجه المستقبل، فالدستور ليس وثيقة جامدة ولكن ينبغى أن يتسم بالمرونة والقدرة على مواكبة التغيرات التى تطرأ على تركيبة المجتمع حتى يصبح محصلة للقوى السياسية والاجتماعية فيه، لذلك فإننا نركز على الملاحظات التالية:

أولًا: إن كلمة الدسـتور تحتـوى ضمنًا مجموعة الأفكار والقيم التـى يعتنقها المواطنون، كما أنه يمثل الإطار العام للدور السياسـى والنشـاط الاقتصادى والرؤية المستقبلية، لذلك كان الدستور أملًا للشعوب فى نضالها وهدفًا يرتبط بالاستقلال فى كل مراحل النضال من أجله والسـعى إليه، ولا يتصور أحد أن الدستور بعيد عن آمال الأجيال الجديدة وتطلعاتها، فلا يمكن أن يصنع الإنسـان ما يصبح قيدًا عليه أو عقبة على طريق تطوره نحو الأفضل.

ثانيًا: تعنى كلمة «دستور» مجموعة الضوابط الفكرية والأخلاقية التى تحكم العلاقات بين الأفـراد وبينهم وبين الدولة، كما أنها تنطوى على روح الاحترام الكامل، فنحن لا نزال نتذكر من تقاليد الريف أن صغير السن إذا مر ممتطيًا دابة أمام من هو أكبر منه ولم يسـتطع النزول توقيرًا له فإنه يقول له كلمة «دسـتور»، أى أن المكانة معروفة والقيمة محفوظة، كذلك فإن دخول المنازل من جانب الغرباء كان يقتضى هو الآخر نفس الكلمة «دستور» تعبيرًا عن الاحترام وحفاظًا على حياء أهل البيت خصوصًا من النساء، أى أن تعبير «دستور» يرتبط فى الوعى الإنسانى للمصريين بالقيم والأخلاق والتقاليد فى وقت واحد.

ثالثًا: يعتبر تاريخ الدسـتور المصرى تاريخًا عريقًا، فقد عرفت مصر المحاولات المبدئية لإعداد دستور للبلاد فى القرن التاسع عشر، ولكن أهم دساتيرها على الإطلاق كان هو دسـتور ١٩٢٣م فى أعقاب ثورة ١٩١٩م، حيث تبدو الأعمال التحضيرية لذلك الدسـتور وكأنهـا وثيقة رفيعة فى الوحـدة الوطنية والتماسـك الاجتماعى وحماية الحقـوق وصيانة الواجبات، وبرغم أن ذلك الدسـتور العظيم قد تلقى ضربة قاصمة بوصول «إسـماعيل صدقى» إلى الحكم عام ١٩٣٠م، إلا أنه عاد بعد سـنوات قليلة ليغطى الفترة الليبرالية السـابقة على ثورة يوليو ١٩٥٢م، حتى بدأت دسـاتير ما بعدهـا تمثل تكريسًـا لفكر الثورة وملامـح النظام الجمهـورى، فكانت أقرب إلى الإعلانات الدستورية المؤقتة أكثر من قربها لمفهوم الدساتير الدائمة.

رابعًا: إن دستور ١٩٧١م يعتبر وثيقة متقدمة فيما يتصل بالحريات العامة ولكنه يعكس واقع الحياة فى وقته وظروف إصداره، فهو يتحدث عن تحالف قوى الشعب العاملة، ويشير إلى قيادة القطاع العام للتنمية الوطنية والنشاط الاقتصادى، ويتحدث عن مجانية التعليم ونسب التمثيل الفئوى فى المجالس المنتخبة، كذلك فإنه يسرف فى استخدام الاستفتاءات ويحتوى بنودًا قد تحتاج إلى مراجعة مثل وظيفة «المدعى العام الاشتراكى» وغيره من رموز مرحلة انقضت، وذلك من منطق التطور وتمشيًا مع طبيعة الأشياء، كذلك فإن الإشارة إلى الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع هى قضية رابحة لا يغامر أعداء دستور ١٩٧١م بالتضحية بها.

خامسًا: يبقى السؤال المطروح، هل الدستور تصوير للواقع وانعكاس له أم أنه، أى الدستور، هو الذى يفرض ذلك الواقع ويحدد ملامحه؟ إن الأمر هنا يحتاج إلى مراجعة وتأمل فنحن نحتاج إلى وثيقة طويلة العمر ثابتة القيمة، وفى نفس الوقت لا نريدها قيدًا على حركة المجتمع وتطور آليات الحياة فيه، لذلك فإن التوازن بين المدرستين: مدرسة النص ومدرسة الواقع يظل ملهمًا لواضعى الدساتير فى كل المراحل والظروف.

.. هذه ملاحظات تضمها الذاكرة الوطنية المصرية التى ما زالت تحتفظ برفض «عزيز ميرهم» لتحديد نسبة للأقباط فى البرلمان أثناء الأعمال التحضيرية لدستور ١٩٢٣م؛ لأن ذلك يتعارض مع مفهوم المساواة فى المواطنة، وهى نفسها تلك الذاكرة الوطنية التى تتذكر كلمة «العقاد» الشهيرة فى البرلمان المصرى عن الاستعداد لسحق أكبر رأس فى البلاد إذا عبثت بالدستور، وهى نفسها الذاكرة الوطنية التى عرفت مرحلة الانتقال من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية، ثم محاولة العودة إلى الأولى بعد تجارب عديدة وظروف صعبة وتحديات قاسية، لذلك فإننا نظن عن يقين أن الدستور كائن حى لا يمكن انتزاعه من واقع الحياة أو المناخ الاجتماعى السائد، لكى نجعل منه وثيقة نظرية تحلق فى آفاق بعيدة تبدو متعالية على الواقع وبعيدة عن ظروفه المختلفة، ونحن نظن أن الإصلاح الدستورى بالتعديل الذى يمكن أن يصل إلى كل ما نريده حتى نقترب من روح التغيير الحقيقى، ويصبح هو المقدمة الحقيقية للإصلاح الشامل والرؤية المتكاملة؛ لأننا نعتبر الدستور ضرورة إنسانية قبل أن يكون قيمة سياسية أو وثيقة قانونية.

المشهد المصـرى

ظهر اصطلاح سياسـى تبنته وزيرة الخارجية الأمريكية الأسـبق «كوندليزا رايس» عند اسـتعراضها للأوضاع الداخلية فى بعض دول الشـرق الأوسـط، وذلك هو تعبير «الفوضى الخلاقة»، أى أن حالة الاضطراب السياسـى والاجتماعى والقلق الفكرى والثقافى وتداخل القيـم وغيـاب المعايير، يمكن أن تكون فى مجموعها مرحلة عابرة وحالة طارئة تسـتوى بعدها الأمور وتسـتقيم الأحوال حتى يولد المشهد الجديد من رحم القديم، أى أن الفوضى المؤقتة تؤدى إلى خلق نظام مختلف، حيث تتصف ديناميات الحياة الفكرية والسياسـية بسـرعة التحول والقدرة على التغيير، وإذا طبقنا هذا المصطلح بمفهومه الذى أوردناه على المشـهد المصرى الراهن فإننا سـوف نكتشف أنه لا ينطبق عليه ولا يعبر عنه، فمصر بلد عريـق فيه رائحـة الزمن وخبرة العصور، كما أنه بلد يملك تقاليد راسـخة، من المفترض أن تجعل له كيانًا ثابتًا مسـتقرًا ينبغى أن يتطور سـلميًا وأن يتقدم فى ظل قواعد واضحة وأحكام مقبولة.

وإذا استعرضنا ما يجرى على الساحة المصرية بدءًا من العدوان على كنائس الإسكندرية مرورًا بتفجيرات سيناء وصولًا إلى أزمة القضاة، فإننا نجد فى ثنايا هذه العناوين الرئيسية عشرات النقاط الفرعية المتصلة بهذا المشهد، ولعلنا نشرح فى إيجاز الملابسات المرتبطة بالوضع المصرى العام والتعقيدات التى طرأت عليه من خلال تأمل القضايا التالية:

أولًا: لقد حدث أمر غريب فى السـنوات الخمس الأخيرة من حكم الرئيس الأسبق مبارك وهـو التداخل بين ملفين أحدهما يتجه نحـو الإصلاح والثانى يتحدث عن توريث السـلطة، ويجب أن نشير هنا إلى أن الملف الثانى ملف انطباعى بالدرجة الأولى لا تعـززه إجراءات بل تنفيه تصريحات! ولكن الذى حدث كان نتيجة غرام العقل المصرى بسوء التأويل وافتراض خبث النية نتيجة أزمة الثقة المفقودة بين المواطن والسـلطة على امتداد معظم عصور التاريخ المصرى كله، وقد نجم عن ذلك أنه قد جرى تفسـير كل الخطوات الإصلاحية من منظور التمهيد لوراثة الحكم، مما أدى إلـى إجهاض مفهوم الإصلاح واختزاله فى إطـار التوريث، ولعل ردود الفعل التى

شهدناها منذ خطاب الرئيس الأسبق «مبارك» فى ٢٦ يناير ٢٠٠٥م، الذى دعا فيه مجلسى الشعب والشورى إلى تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى وقتها وما تبع ذلك من آثار متباينة، هو خير دليل على التفسير التآمرى القابع فى أعماق الوجدان المصرى تجاه قرارات سلطة الحكم مهما كانت تلك القرارات إيجابية وإصلاحية ومطلوبة.

ثانيًا: إن القضاء المصرى هو ركيزة الأمان الأولى فى الوطن كله وهو قلعة الحريات والضمان الأكيد للحقوق والواجبات، ونحن نرى أن ما واجهه مؤخرًا هو أزمة طارئة نجمت عن الزج به فى أتون العملية الانتخابية وصراعاتها المعروفة، ونحن ننظر إلى القضاء فى عليائه ونعرف عنه ـ كما هى تقاليده فى كل الأمم الراقية ـ اللغة الهامسة والصوت الخافت حتى لا تظهر خلافاته الداخلية مهما تعاظمت وتظل صورته وهيبته فى أعين الناس كما يجب أن تكون.. وبهذه المناسبة فإننى كنت أبدى قلقى من الحديث المعلن عن مساءلة القضاة أو التحقيق معهم، فالقاضى رمز للعدالة لا ينزل عن منصته إلا من أجل هدف وطنى عام أو خدمة تقتضيها ظروف الوطن.

كما أننى أرفض بشدة العدوان على القضاة ولا أظن أن ذلك كان أمرًا مدبرًا على الإطلاق، فالشرطة المصرية ترتبط بالقضاء ارتباطًا عضويًّا تعززه طبيعة الدراسة القانونية المشتركة بينهما فضلًا عن أن المزاج المصرى ينتفض بشدة لأى عدوان على القضاة، وما زالت الذاكرة المصرية تعى جيدًا رد الفعل الذى أصاب الوجدان المصرى عندما جرى الاعتداء على رجل القانون والقضاء «السنهورى» باشا فى غمار أحداث الصراع على السلطة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م بسنوات قليلة، كذلك فإن مذبحة القضاة عام ١٩٦٩م ما زالت هى الأخرى تمثل هاجسًا كئيبًا يطوف بسماء العدالة المصرية حتى الآن، ويدمغ الشرعية الثورية إلى الأبد ويجعل الشرعية الدستورية البديل الوحيد للمجتمعات الحرة فى ظل الديمقراطيات الحديثة.

وأنا كنت أتفق هنا مع السيد أمين مساعد الحزب الوطنى ـ أمين السياسات ـ من أن مذبحة القضاء لن تعود إلى هذا الوطن أبدًا، إذ إن الشعب الذى أنجب أمثال «عبد العزيز فهمى» و«السنهورى» وغيرهما لن يسمح أبدًا بتكرار تلك المأساة،

وأنا أزعم ـ من خلال تجربتى المباشـرة فى العمل بجواره ـ أن الرئيس الأسبق «مبارك» هو أكثر حكام مصر الحديثة تقديسًـا للقضاء واحترامًا للقضاة والشواهد على ذلك لا تنتهى.

ثالثًا: إن القضاة بشر وليسوا ملائكة إنهم يأكلون الطعام ويمشون فى الأسواق ويتنقلون فى المواصلات ويشـعرون بمعاناة الناس فهم أبناء الشعب، منه جاءوا وإليه ينتسبون، لذلك فإننى أظن عن يقين أن حقهم فى العمل الوطنى العام ـ وليس العمل السياسى الحزبـى ـ هـو أمر طبيعى، كما أن كشـفهم للحقائق هو أيضًا أمـر يقع فى صميم رسـالتهم، بما فى ذلك مسـألة الحديث عن تزوير الانتخابات البرلمانية فى بعض الدوائر شريطة أن يتم ذلك بالقنوات الطبيعية التى عرفها القضاء المصرى ودرجت عليهـا أحكامه وسـوابقه خصوصًا وأن النقد فى هذه الحالـة يتوجه إلى زملاء فى المهنة وشـركاء فى المكانة، لذلك تتحول المسألة برمتها إلى قضية داخلية ينقسم حولهـا القضـاة ويختلفون، وأنا أربأ بهم عن ذلك مؤمنًـا بحقهم الكامل فى تعقب الأخطاء وكشـف الحقائق من خلال الأسـاليب القانونية المعروفة، فصوت القضاة يعلو داخل أروقة المحاكم وفوق المنصات العالية وليس فى مكان آخر..

وإذا كنـا نسـلم بغير جدال بالمكانـة الرفيعة للمجلس الأعلى للقضاء فإننا لا نحرم نادى القضاة من ممارسـة دوره التنويرى فى الحياة العامة، ولقد أسعدنى أن يتصل بى ذات يوم رئيس النادى وقتها المستشار «زكريا عبد العزيز» يدعونى لندوة عامة حـول قانونً السـلطة القضائية بمقر النادى فى القاهـرة، كما وجه لى دعوة مماثلة المستشـار «أحمد مكى» لندوة حول ذات الموضوع فى نادى القضاة بالإسـكندرية، كذلك اسـتفدت كثيرًا من مناقشـات جرت بيننا ـ أعضـاء المجلس القومى لحقوق الإنسـان ـ حـول أزمة القضاة، ولقد أثـرى الحوار فيها الدكتـور «أحمد كمال أبو المجد» والمستشـار الدكتور «عادل قورة» والمستشـار «جمال شـومان» وغيرهم من أقطاب القانون والقضاء، ولقد سـجلت موقفـى هذا جليًا أثناء الحوار بوضوح كامل ودون حساسية أو التواء.

رابعًا: إن العدوان على دور العبادة جريمة نكراء، ولقد حان الوقت ـ فى هذا العهد الذى يسـعى جاهدًا لرعاية الوحدة الوطنية ـ لدراسـة الشـأن القبطى فى شفافية وتوازن

خصوصًا وأن التيار الغالب بين المصريين المسلمين قد أصبح يدعو إلى إعمال مبدأ «المواطنة» وحده عند التعامل مع أبناء الوطن الواحد، كذلك فإننا نشعر أن الأقباط هم أقلية بالمعنى العددى فقط وقد كانوا دائمًا ولا يزالون جزءًا لا يتجزأ من هذا الوطن العظيم، ولعلى بهذه المناسبة أجدد دعوتى إلى قيام لجنة أهلية عليا - من غير رجال الدين - تختص بالحوار ومواجهة الأزمات الطائفية، بأسلوب وقائى واقعى لا يردد الشعارات ولا يستغرق فى الاحتفالات، ولكنه يسعى عمليًا بضمير مصرى كامل لإرساء القواعد الثابتة للمواطنة الحقيقية بين المصريين.

خامسًا: إن تفجيرات سيناء التى تكررت توحى باستهداف تلك البقعة الغالية من الوطن وتدعو إلى عمل سياسى مكثف بين أهلنا فى سيناء، واضعين فى الاعتبار الفوارق النفسية واختلاف التركيبة الاجتماعية لبدو سيناء عن مواطنيهم فى الوادى والدلتا، مؤكدين أن الحلول الأمنية وحدها لكل مشاكلنا أصبحت أمرًا ملفتًا للنظر، فهى حلول قصيرة الأجل محدودة التأثير، فضلًا عن الإرهاق الكبير الذى يصيب جهاز الشرطة الذى أصبح يتحمل وحده الأعباء الجسام والكل يتفرج، لقد آن الأوان لميلاد حياة سياسية حقيقية ونشاط حزبى حر يضع فى أولوياته مصلحة الوطن والمواطن قبل أى هدف آخر.

.. هذه قراءة سريعة فى المشهد المصرى الراهن نسعى بها إلى الخروج من المأزق حتى تظل مصر - كما كانت دائمًا - كنانة الله فى أرضه.

□□□

محـــاذير

إنها مرحلة صعبة وظروف متشـابكة وأحوال متداخلة، فقد اختلطت الأمور وامتزجت الألـوان وكادت الرؤيـة الصائبة أن تغيب، بل إن أصعب الأمور على من يسـعى لتحليل موقف القوى السياسية ودراسة الحالة الراهنة هو أن يجد نفسه مواجهًا بحالة من الرفض الذاتـي لكل ما يدور حولـه، فالجميع يبدو مدانًا والأخطار تحف بكل الأطراف على نحو يصعب معه اتخاذ موقف واضح وهنا تكون المحاذير شديدة .. لا تكتب عن القضاة فالقضية حساسة! لا تكتب عن الصحافة فالصوت الأعلى هو الأكثر تأثيرًا! لا تنتقد أخطاء الحكومة فالظرف حرج! لا تتعرض للمؤسسـة الدينية فدورهـا حاليًا صعب! لا تتطرق إلى موضوع الوحدة الوطنية حتى لا تثير الفتنة النائمة!

إنهـا محاذير تحيط بنا وتجعل الحديث حولها أمرًا محفوفًا بالمخاطر دونه محظورات كثيرة، فالذى يريد أن يغوص فى الحياة السياسية يمكن أن يتعرض للتجريح والتشهير فى وقت غابت فيه الحقيقة واختلط الحق بالباطل وتداخل الصواب والخطأ، لذلك فإننى أريد أن أسجل وبكل شفافية الملاحظات التالية:

أولًا: إن «شـخصنة» الموضوعات وتحويل القضايا العامة إلى ملفات شخصية قد أصبحت ظاهرة مألوفة يسـتحيل معها الحوار الموضوعى أو التفكير الهادف، فالكل محتقن والأطراف تتبادل الاتهامات ولا أحد يستطيع التراجع، فثقافة الاعتذار غائبة ومناخ التسامح معدوم، كما أن اللغة الهابطة والتناول المسف يجعلان المسألة برمتها فى حاجـة إلى مراجعة، خصوصًا وأن هناك من يمعنـون فى التصرف الخطأ أمام من يسترسـلون فى الانتقاد غير الموضوعى ويهيلون التراب على وجه الوطن كله بغير ضابط ولا رابط.

ثانيًا: إن مصر وطن كبير وشعب متجانس، ولكنه أيضًا شعب حساس تسرى فيه الشائعة سريان النار فى الهشيم، لا يختفى لديه خبر ولا تبقى فيه أسرار، لذلك فإن حجم التعبئة النفسية فى هذه المرحلة يحتاج إلى عملية تفريغ عاجلة، تسحب شحنات الغضب وتعيد هيبة الدولة وتفتح أبواب الحرية المسئولة، وتراجع كافة التشريعات

الاستثنائية وتضع تصورًا كاملًا وواضحًا للمستقبل؛ لأن جزءًا كبيرًا من المحنة هو ذلك الشعور العام بترقب المجهول وعدم وضوح «سيناريو» المستقبل حتى أضحت الأبواب مفتوحة أمام كافة الاحتمالات.

ثالثًا: ما زلت مؤمنًا أن فك الاشتباك بين الدين والسياسة من منظوره الشكلى هو أمر لا يقل أهمية عن فك اشتباك آخر يلوح فى سماء الوطن المصرى، وهو التداخل بين السلطة والثروة، خصوصًا وأن «الكنانة» صناعة فرعونية يلعب فيها الدين والمال دورًا فاعلًا منذ فجر التاريخ، ولقد حان الوقت الذى يجب أن نواجه فيه كافة الاحتمالات من خلال منظور موضوعي ورؤية شاملة، تستوعب كافة التطورات والتحديات والغايات.

رابعًا: يبقى المناخ العام الذى يسود أجواء الوطن أمرًا مهمًا فى تحديد الخطوات اللازمة للخروج من هذا المأزق، فالشكوك متبادلة والأوهام مسيطرة والأفكار مضطربة، حتى إننى أتصور أحيانًا أن القواعد التقليدية للحكم والمظاهر الموروثة للسلطة، لم يعد لهما مجال مؤثر فى الحياة اليومية للبلاد، فأنت تستطيع أن تقول ما تريد وأن تفعل ما تشاء ثم تفلت من المساءلة، حيث يسيطر مناخ خانق لا يمكن تجاوزه بغير استعادة الثقة المفقودة وإعلاء صوت العقل الغائب وتكريس الفهم الموضوعى للظواهر والأحداث والمواقف.

خامسًا: إننى أدعو وبإلحاح إلى حوار وطنى عام، يشارك فيه رئيس البلاد وأركان الدولة وممثلوا كافة الاتجاهات السياسية والتوجهات الفكرية من أجل الوصول إلى تصور مشترك لمستقبل الوطن، وأقترح هنا مسألة الإصلاح الدستورى كمادة أساسية تمثل ورقة العمل أو خريطة الطريق المصرى نحو المستقبل الأفضل، وأنا أظن مخلصًا أن كثيرًا من مشكلاتنا الكبيرة تحتاج إلى حلول بسيطة قد لا تتجاوز بعض قرارات التهدئة التى تطلق سراحًا أو ترضى اتجاهًا أو تمتص غضبًا أو تشرح موقفًا.

.. هذه ملاحظات خمس أردت من تقديمها أن أضع الإطار النظرى لما أريد الوصول إليه، فلقد كتبت من قبل ـ ولعدة مرات ـ عن ضرورة الإخراج الذكى للقضايا الشائكة، واعتماد الشفافية أسلوبًا وحيدًا للتعامل مع المشكلات المختلفة، خصوصًا وأن الحلول الأمنية ـ كما قلنا مرارًا ـ لا يمكن أن تقف وحدها فى الساحة وتعالج كل المشكلات؛

فإذا غرقت (عبَّارة) فالشـرطة طـرف!.. وإذا ظهرت (أنفلونزا الطيور) فالشـرطة أداة!.. وإذا حدثت (فتنة طائفية) فالشـرطة مسـئولة!.. وإذا وقعت (تفجيرات إرهابية) فالشرطة فى المواجهة!.. وإذا بدأت (أزمة فى القضاء) فالشـرطة مقحمة!.. وإذا أردنا التعامل مع بعض الزعامات الحزبية فالشرطة تتصرف!.. كيف يحدث هذا وفى أى بلد يمكن أن يقوم الجهاز الأمنى مهما تعددت مسمياته بتحمل كل هذه الأعباء، والنهوض بالمهمة كاملة فى ظل غيبة العمل السياسى وضعف النظام الحزبى؟

إن القـول عنـدى هو أنه يجب أن نكف عن هذا المنطق الـذى أرهق الجهاز الأمنى، وجمد الحلول السياسـية لمشـكلات هى بطبيعتها ذات بعد سياسـى، فأنا أظن مثلًا أن أزمـة القضاء الأخيرة لم تكن إحدى تداعيات الانتخابات البرلمانية الأخيرة فقط كما أنها ليست مشكلة فئوية تتصل «بقانون السلطة القضائية» فحسب، ولكنها فى تقديرى انعكاس لأزمة سياسـية عامة نجمت عن الفراغ القائم وتفرد تيار سياسـى واحد باحتكار المعارضة السياسـية، ومحاولته غزو السلطتين التشـريعية والقضائية فى آن واحد. ولعلى أطرح من خلال السـطور القادمة بعض الأفكار المتواضعة ذات الصلة بالمشهد المصرى العام وعلاج تداعياته فى هذه الفترة:

أهمية نهوض الأحزاب السياسـية المدنية بدورها فى تربيـة الكوادر وتفريخ القيادات وملء السـاحة السياسـية بآرائها ومبادراتها وأنشطتها، والدخول فى اشتباك حوارى عام تنخرط فيه كل القوى الوطنية بلا استثناء.

ضـرورة تقنين أوضاع القوى السياسـية المختلفة، فجماعة «الإخوان المسـلمين» التى نسـميها «محظورة» قد دخلت الانتخابات البرلمانية باسمها الواضح وشعاراتها المعروفة، وظلت تتعامل بذلك داخل البرلمان وفى كافة أروقة الحياة السياسية المصرية، لذلك فهى تستمتع بكل ميزات الحزب السياسى ولا تخضع لأى قيود تنظم حركة ذلك الحزب القائم فعليًا المستبعد نظريًا.

إن وضـوح معالم المسـتقبل والتوقف عن استشـراف المجهول ووضـع خارطة محددة للطريق المصرى فى سنواته القادمة، هى أمور لا بديل عنها لأن جزءًا كبيرًا من القلق العام سببه غياب «البوصلة السياسية» وافتقاد «خريطة الطريق»، التى يجب أن يحميها دستور متطور يواكب الأحداث ويعكس الواقع، وتصونها ضمانات كاملة للحريات العامة فى ظل سيادة القانون، مع تراجع الإجراءات الاستثنائية والتشريعات الداعمة لها.

.. إننـــى أقول وبكل وضوح إن مصـــر بلد عريق وكبير ووطن عجوز ومحنك يملك ذاكرة بعيدة تحفر فى آلاف الســـنين، لذلك يجب أن نمضى فى مســـيرة إصلاحية حقيقية تعيد للوطن بهاءه وتألقه، وللشعب استقراره وتماسكه، وللمجتمع انصهاره وتفوقه.

□□□

حراس حدود الكنانة

استقبلنى المصريون فى إحدى زياراتى للعاصمة النمساوية استقبالًا لم أكن أتوقعه، فقد احتشدوا فى ناديهم وسط «فيينا» فى لقاء مفتوح حضره معى سفيرنا هناك، وكانت هموم الوطن وشواغله هى هاجسهم المسيطر، فقد تحدثوا عن الحاضر والمستقبل وأشاروا إلى الآمال والتطلعات وناقشوا الأقاويل والشائعات، ولكن الذى يعنينى فى هذه المناسبة هو أنه عندما بدأت المناقشة المفتوحة انبرى مصرى من أبناء النوبة الغالية يتحدث عن شعور أهلها بالظلم؛ لأن الدولة فتحت باب التوطن للفلاحين من شمال الدلتا ليقيموا فى بعض القرى الجديدة على ضفاف بحيرة «السد العالى»، وأضاف الأخ النوبى أن تضحياتهم الطويلة من أجل مشروعات النيل على امتداد القرن العشرين بدءًا من «خزان أسوان» وصولًا إلى «السد العالى» مرورًا بالتعليات المتعاقبة «للخزان»، كان النوبيون هم دافعوا ضريبتها من استقرارهم وراحة أسرهم.

ولقد بدا الرجل مشحونًا متوترًا وهو أمر أزعجنى كثيرًا، خصوصًا وأنه تربطنى بأهالى النوبة صلات وثيقة خارج الوطن.. ففى «لندن» وأثناء عملى نائبًا للقنصل هناك قمت عام ١٩٧١م بالمشاركة فى افتتاح أول ناد لهم بالعاصمة البريطانية وأذكر أن ذلك كان فى حى «أيرلس كورت» الشهير، وقد تعاونت فى ذلك مع عدد من أشقائنا النوبيين وكان لذلك أثره الكبير فى خلق صداقات قوية ربطتنى بهم حتى الآن، وما زال بعضهم يتصل بى من مراكز محافظة أسوان فى المناسبات المختلفة بعد أن عادوا إلى الوطن وتقاعدوا هناك، حيث يحمل كل اتصال معهم أواصر الود والمحبة وترديد الذكريات المشتركة، وعندما عملت سفيرًا لبلادى فى «فيينا» شاركت فى تأسيس نادى أبناء النوبة؛ حيث جعلنا عضويته مفتوحة للمصريين والسودانيين.

ولن أنسى أبدًا يوم أن تزاحم أبناء الجالية المصرية لتوديعى فى مطار «فيينا» عند انتهاء مهمتى عام ١٩٩٩م، وكيف كانت وجوه أبناء النوبة المصرية واضحة بين من كانوا يومها هناك، ولا عجب فالنوبيون هم جزء لا يتجزأ من أصل حضارتنا عرفناهم متصفين دائمًا بالأصالة والأمانة وحسن المعشر، وقد ساءنى كثيرًا أن يندس فى صفوفهم من يهمس فى

أذن بعضهم بأفكار هى أبعد ما تكون عن روح الوطن وخصائصه التاريخية، لذلك فإننى أهيب بالحكومة المصرية أن تتخذ من الإجراءات ما يمحو من نفوسهم الشعور بالظلم أو الإحساس بالتفرقة، وقد لا يكون لها مبرر ولكن تغذيها نعرات مسمومة تستهدف سلامة مصر واستقرارها، وأنا أقول هنا إن النوبيين المصريين مواطنون شرفاء يعتز بهم الوطن، بل إنهم قد احتلوا كثيرًا من المواقع المتميزة على امتداد تاريخنا كله، فضلًا عن ارتباطهم الوثيق بالحضارة الفرعونية التى علمت الدنيا وألهمت الإنسانية.

ولقد ذكرنى ذلك مباشرة بما يردده أيضًا اشقاؤنا من بدو سيناء حول معاناة يشعرون بها فى السنوات الأخيرة، ورغبة فى أن يستمع الوطن الأم إلى شكوى أطرافه، خصوصًا وأن بدو سيناء كانوا دائمًا أصحاب أدوار معروفة فى الدفاع عن حدود الوطن، وبرغم أننى أعترف بأن هناك محاولات ناجحة تمت مؤخرًا لرأب الصدع وإغلاق الثغرات التى يحاول بعض الحاقدين النفاذ منها، إلا أن الأمر ما زال يحتاج إلى معالجة واعية فى إطار مفهوم المواطنة الذى ارتضيناه جميعًا، وأصبحنا نطالب به معيارًا وحيدًا للشخصية المصرية دون تفرقة أو استثناء، ويهمنى هنا أن أسجل الملاحظات الآتية:

أولًا: إن القلب لا يهدأ إذا كانت الأطراف قلقة، بل إن الأخيرة هى قرون استشعار الوطن التى يجب أن تكون راضية النفس مستقرة الوجدان، تشعر بأنها جزء أساسى من الجماعة الوطنية ولا تعطى فرصة للدسائس أن تمارس دورها الخبيث فى العبث بمقدرات أقدم خريطة فى الوجود وهى خريطة «الكنانة».

ثانيًا: إن لبدو سيناء والنوبيين فى جنوب الوادى، مثلما لقبائل الصحراء الغربية، دورا تاريخيا مشهودا فى الدفاع عن أطراف الخريطة المصرية، مع اليقظة الدائمة أمام المخاطر والتحديات ومحاولات الاستمالة أو التسرب التى يعرفها تاريخ الأوطان فى كل مكان، ولذلك فهم دائمًا يتطلعون إلى الدولة المركزية متوقعين منها مزيدًا من الرعاية وقدرًا مطلوبًا من الاهتمام، وأنا أدرك أن نظام الحكم ـ أيًا كان لونه أو توجهه ـ لابد أن يعطى التجمعات البشرية على حدود الوطن نظرة حانية لأنهم يمثلون خط الدفاع الأول عن الدولة.

ثالثًا: إننى أطالب بمعالجة مشكلات الأطراف، خصوصًا وأن هناك من يحاول أن يهمس إليهم بالشائعات والإغراءات والتحذيرات وقد تكون كلها كاذبة، ولعلى أذكر الجميع

بمحاولة إقحام ما يطلقون عليه فى الخارج «المسألة النوبية» على مسلسل مشكلات الوحدة الوطنية المصرية، ولعلنا لا ننسى أن صوتًا نوبيًا مخدوعًا قد شارك فى مؤتمر لبعض أقباط المهجر بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعالت صيحات نكراء تحاول أن تنال من كيان الوطن ووحدة مكوناته، وهو أمر خطير للغاية ولا يجب أن يؤخذ ببساطة؛ لأن استقرار مصر هو أمر يثير حسد من لا يريدون لها أن تكون دائمًا واحة للانصهار السكانى والتجانس الاجتماعى.

رابعًا: إننى لا أدعى أنه لا توجد مشكلات حقيقية للأقباط أو النوبيين أو البدو فى سيناء والصحراء الغربية، ولكننى أزعم وعن يقين أن مصر قد بلغت مرحلة من حرية التعبير لم تعرف لها سوابق من قبل فى تاريخها الطويل، فلا يوجد محظور يمنع مناقشة مسألة بذاتها أو قضية بعينها فالكل أمام القانون سواء، كما أن الجميع شركاء فى المفهوم العصرى للمواطنة وهو مفهوم لا ينظر إلى الفروق الدينية أو العرقية بين أبناء الوطن الواحد.

خامسًا: إن الحكمة الوطنية تقتضى معالجة القضايا والمشكلات وهى فى طور الظهور المبكر، ولا تسمح أبدًا بتجاهلها وترديد نغمة عدم وجودها والاكتفاء بالخلاص نظريًا منها، خصوصًا وأننا أمام وطن توحدت عناصره فى الأزمات وتكاتفت أطرافه أمام الغزوات، ولم تمزقه الفرق الدينية أو النعرات العرقية لأنه وطن الكل فى واحد.

.. هذه خواطر ألحت على بعد لقائى أبناء الجالية المصرية فى «فيينا» وهم قريبون إلى قلبى، عزيزون على نفسى، قضيت بينهم أربع سنوات كاملة أزور فيها ناديهم العريق مرة كل شهر على الأقل، وكنت أفتح فيها منزلى - وهو بيت الدولة - فى المناسبات المختلفة دون توجيه دعوات، مكتفيًا بإعلان يحدد المناسبة سواء كانت دينية أم قومية فيأتينى المئات يتوافدون، دون أن نعرف من هو ابن الدلتا أو الصعيد أو النوبة أو سيناء، أو من هو المسلم أو المسيحى، بل إن أعدادًا كبيرة من أبناء الجالية العربية كانت ترتاد «دار مصر» لأنها الأم بالنسبة لهم جميعًا.

ولقد أسعدنى كثيرًا وأنا أتجول فى شوارع وسط العاصمة أثناء زيارتى الأخيرة أن عشرات من المصريين والعرب كانوا يتقدمون لتحيتنا فى حماس صادق وشوق حقيقى، وأنا على يقين أن سفراء مصر العظام يقومون بدور مماثل فى أرجاء المعمورة. ولا شك أن

سفيرنا فى العاصمة النمساوية يسعى هو الآخر لتعزيز تمثيل مصر فى تلك العاصمة المهمة التى يجتمع فيها عمل المنظمات الدولية مع العلاقات الثنائية الأوربية فى نسيج واحد .. بقى أن نقول إن مصر كانت ولا تزال وسوف تظل واعية بالقلب والأطراف فى وقت واحد، لا تفرق بين شمال وجنوب أو شرق وغرب، فالكل حراس حدود «الكنانة».

□□□

مصر.. و«حزب الله»

لم تكن علاقات مصر وثيقة من قبل بـ«حزب الله» وقد لا تكون فى المستقبل القريب، وليس ذلك لأن الحزب شيعى فى أغلبه ومصر أكبر دولة سنية فى المنطقة، ولكن لأن مصالح مصر لم تتقابل مع الحزب فى مراحل الصراع العربى الإسرائيلى، كذلك فإنها لم تتقاطع معه فى مرحلة ما، والواقع ـ كما نشعر به ـ أن العلاقات بينهما كانت دائمًا تقوم على قدر من التحفظ وتنطوى على إحساس مشترك بعدم التطابق الفكرى والسياسى، فالأجندة المصرية ما زالت تستند إلى السلام كخيار استراتيجى بينما «حزب الله» يرى أنه الفصيل الأول فى المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلى، وأنه يقف على الخط المتقدم فى صراع الأمة العربية مع الدولة العبرية.

وما زلت أذكر من لقاء مع السيد «محتشمى» ـ الذى كان وزيرًا لداخلية إيران ثم زعيمًا لمجموعة الإصلاحيين فى البرلمان الإيرانى، وقد كان من قبل سفيرًا لبلاده فى «دمشق» أواخر السبعينيات من القرن الماضى حتى ارتبط اسمه بنشأة «حزب الله»، حيث لعب الدور الإيرانى فى تأسيس ذلك الحزب، وأيامها فقد أصابع يديه نتيجة رسالة ملغومة تلقاها كإشارة إرهابية من إسرائيل التى كانت تتابع عن كثب تلك النشأة لذلك الحزب ذى التأثير الضخم فى أوضاع المشرق العربى ـ عندما جاء السيد «محتشمى» إلى مصر غداة أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م على رأس وفد إيرانى لدعم الانتفاضة الفلسطينية، وطلب زيارة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصرى، وقد استقبلته يومها وأنا أتصور أنه قد يكون شامتًا فى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة العمل الإرهابى ضد «واشنطن» و«نيويورك» قبل لقائنا بيومين فقط، فإذا به يفاجئنى بأنه يعزى الشعب الأمريكى فى مصابه ويندد بالحادث الإرهابى ويشجب من هم وراءه، يومها أدركت أكثر من أى وقت مضى أن إيران لاعب ذكى على الساحة الإقليمية وأن فكرها بعيد عن منطلقات تنظيم «القاعدة».. وعندما أوفدنى رئيس مجلس الشعب السابق ممثلًا له فى حضور المؤتمر الدولى الذى عقد فى «طهران» قبل ذلك لدعم الشعب الفلسطينى، وشارك فيه رؤساء برلمانات الدول العربية والإسلامية، وحضرته رموز المقاومة العربية من

أمثال «حسن نصر الله» و«خالد مشعل» و«رمضان شلح» وغيرهم، حيث تحدث فى بداية المؤتمر المرشد العام «على خامنئى» فى كلمته الافتتاحية عن بسالة «حزب الله» وقدرته على استرداد حرية الجنوب اللبنانى دون أى التزام قانونى أو تفاوض مع إسرائيل، ثم فوجئت به يضيف أن ما حدث يختلف عن «مصر السادات» التى استردت أرضها بمقابل كبير وتوقيع «اتفاقية السلام» التى كبلت حركتها وأدت إلى حيادها العسكرى فى الصراع، وهو الأمر الذى دفعنى إلى أن أضمن كلمتى فى المؤتمر ردًا واضحًا على المرشد العام، أشير فيه إلى النية الوطنية للرئيس «السادات» ودوافعه القومية فى اجتهاده الذى أدى إلى استعادة الأرض فى وقت خذله فيه العرب وتركوه وحيدًا فى الساحة أمام إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، أقول ذلك كله لكى أتقدم الآن ببعض النقاط حول العلاقة بين «حزب الله» والدولة المصرية:

أولًا: إن مصر ركزت دائمًا على القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربى الإسرائيلى، وليس يعنى ذلك أنها لم تهتم بالأراضى العربية الأخرى المحتلة، ولكن ما نريد القول به هو أنها أعطت دائمًا الوضع فى فلسطين المحتلة جل اهتمامها بحكم الجوار الجغرافى والوزن السياسى الذى تشعر به، لذلك كان اتصال مصر بحركة «فتح» مستمرًا منذ ميلادها عام ١٩٦٥م، كما كانت لها جسور أيضًا مع حركتى «حماس» و«الجهاد الإسلامى» وغيرهما من فصائل المقاومة الفلسطينية، ولكن ظلت دائمًا علاقتها «بحزب الله» محدودة بل متباعدة بحكم تباين المنطلقات، كما أن العلاقات المصرية الإيرانية التى اتسمت بالبرود لسنوات طويلة قد انعكست هى الأخرى على علاقات القاهرة بذلك الحزب وقيادته.

ثانيًا: إن الشيعة كانوا هم دائمًا ثوار الدولة الإسلامية وقفوا على يسار دولة الخلافة ولعبوا دورًا فاعلًا فى المشرق العربى وفى المغرب أيضًا، كما أنهم وفقًا لمذهبهم يؤمنون بروح الإسلام المجاهدة وفكره المقتحم، ولا تخلو فلسفتهم من دهاء سياسى و«تقية» يجيدونها فى التعامل مع الآخر، وهو ما أكسبهم دورًا مؤثرًا فى مسرح الأحداث، حتى إنه فى آخر دولة إسلامية حيث كانت الخلافة العثمانية سنية المذهب بينما الدولة الصفوية فى إيران شيعية المذهب، لم يكن الخلاف الدينى واردًا لأن الأرضية المشتركة قد جمعت بين المسلمين دائمًا، فالخلافات بين أهل السنة

والشـيعة الاثنى عشـرية خصوصًا محدودة، كما أن صلاة أتباع المذهبين جائزة فى كل المساجد والحسينيات، كذلك فإن حوزة «النجف» فى العراق تنافس حوزة «قم» فى إيران وتعطى بدورها زخمًا لعروبة الشـيعة لا يجب تجاهله، فالشـيعة العرب جزء لا يتجزأ من هذه الأمة عبر تاريخها كله.

ثالثًـا: إن مصـر التى أقول عنها دائمًا إن «شـعبها سـنى المذهب شـيعى الهوى»، قد حظيت باحترام الشـيعة ـ عربًا وغير عـرب ـ باعتبارها الحاضنة للدولة الفاطمية، وهى أول دولة شـيعية فى التاريخ الإسـلامى بكل ما تركته من آثار على الطقوس والاحتفـالات الدينية «لأهـل البيت» فى مصر، وما ارتبط بهـا من موالد ومزارات وأضرحة واحتفالات رمضان وعاشـوراء وغيرها من مظاهر الروح الشيعية لدى مصر السنية، لذلك فإننى أرفض أن يصنف «حزب الله» على أنه فصيل شيعى، بل إننى أراه تنظيمًا إسلاميًا جهاديًا لمقاومة جرائم إسرائيل وسياساتها العدوانية، كما أننى لا أخفى ـ برغم اختلافى معه فى المنطلق والفكر ـ إعجابى بالسـيد «حسـن نصر الله» وحصافته وذكائه، وقدرة حزبه على التكتيك السياسى الذى أوصله فى مراحل سابقة إلى حد تبادل الأسرى ورفات القتلى مع الدولة اليهودية.

رابعًا: إننى لا أظن أن هناك مشـكلة بيـن «حزب الله» ومصر نتيجة موقف القاهرة تجاه ما جرى على السـاحة اللبنانية، وإحساسـها بعدم وجود التنسـيق المطلوب مع لبنان الدولة وجيرانه العرب، كما أحسـب أن لبنان المقاومة قد تفهم موقف مصر والسـعودية والأردن بشىء من المرارة الهادئة ولكنه لم يفتح معها جبهات للتراشق الإعلامى أو الشجار العلنى، بل إننى أظن فى هذه النقطة بالذات أن أصواتًا طائفية وحزبيـة فـى لبنان ذاته قد تجـاوزت فى انتقادها للحزب بيانـات الدول العربية المعتدلة، حيث زعمت أن «حزب الله» قد خطف الدولة اللبنانية وربما أمته العربية كلها لحسابه وحده.

خامسًـا: إن مصر التى يجب أن تفتح جسـورًا مع كل القوى فى المنطقة قد تتحاور مع «حـزب الله» فى مرحلة ما برغم اختلاف المنطلقات وانعدام الأرضية المشـتركة، إذ إن مصر باعتبارها أكبر دولة عربية لا تفرق بين الشيعة والسنة، ولا تستسلم لما يتردد من مخاوف عن أجندة إيرانية لتشـكيل ما يسـمى «بالهلال الشيعى»، لذلك فهى مطالبة بالتعامل مع كل القوى والحركات السياسية فى المنطقة بحكم مكانها ومكانتها.

.. هـذه ملاحظات أردنـا منها أن نقول إن العلاقة بين مصر و«حزب الله» ليسـت سـيئة ولكنها ليسـت جيدة فى الوقت ذاته، وهو ما يدعو إلى تقييم موضوعى لدور هذا الحزب المقاتل، وإذا كانت إسـرائيل قد حققـت مرحليًا بعض أهدافها فنحن نعترف بأن القوة تهزم الشـجاعة، وسـوف نظل ننتظر يومًا تسيطر فيه المصلحة القومية العليا فى كل العواصم العربية.

□□□

حديث إلى الأمـــة

كلمـا احتدمت المواقف وادلهمت الأمور واسـتحكمت الحلقـات، وخيمت على الأمة العربية روح الإحباط، وسـادت بين شعوبها مشاعر الغضب السلبى وسيطرت عليها أجواء القلـق المنفعـل، كلما حـدث ذلك قفز إلى ذهنى شـعور مختلف وانتابتنـى روح الحزن النبيل، الذى يدفع الناس نحو المستقبل ويشدهم من قبضة الحاضر وينتشلهم من ذكريات الماضى، وكلما اعتدت إسرائيل على الأرض والبشر وقتلت الأطفال وهدمت المنازل وواصلت سياسـاتها العدوانية، ساعية إلى فرض وجودها القسرى بالقهر والإرهاب، وترويع العرب عامة والفلسـطينيين خاصة، بدلًا من السـعى نحو القبول الطوعى والتعايش السـلمى مع الجيران، فى ظل سلام عادل وشامل يفتح أبواب التعاون الإقليمى ويسمح بالجوار الآمن لو صدقت نواياها وصحت أهدافها، كلما حدث كل ذلك تذكرت العبارة الشهيرة للثوار العرب العائدين من هزيمة حرب ١٩٤٨م عندما قالوا: «إن الحل لا يبدأ من فلسـطين ولكنه يبدأ من العواصم العربية».. فأنا أقول صراحة إن ما جرى ويجرى وسوف يجرى، يدعو العقل العربـى إلى الالتفاف حول كلمة واحدة هى كلمة «الإصلاح»، ولعلى أوضح هنا ما أجملته فى هذه المقدمة الصاخبة لكى أشير إلى النقاط التالية:

أولًا: إذا كان الله لا يصلح ما بقوم حتى يصلحوا ما بأنفسـهم فتلك هى نقطة البداية التى يجب الإيمان بها والانطلاق منها، فالحالة العربية فى مجملها تدعو إلى الأسف، بل إنها تشير فى عمومها إلى نوع من السكتة الدماغية التى أصابت العقل والبلادة الوجدانية التى اسـتقرت فى القلب، فالشـارع العربى اختفى تقريبًا بفعل الإقصاء والتخويـف والقهر، وأصبح الرأى العام فى مختلف العواصم العربية مكتفيًا بإظهار الأسى وترديد عبارات التنديد بما يحدث وشجب العدوان، وتلك كلها مظاهر سلبية لا فائدة منها ولا طائل من ورائها، بل إنها قد تكرس روح الإحباط وتجعل الاعتياد على الهزيمة أمرًا محتملًا.

ثانيًا: إننى أظن مخلصًا أن الدورة المخيفة والحلقة الشريرة للعلاقة بين الأسباب الداخلية والعوامل الخارجية فى تشـكيل الوضع العربى الراهن، هى المسـئولة الأولى عما

نعانيه، فالقمع الداخلى يلتقى مع العبث الأجنبى فى مساحة مشتركة هى التى تقود القرار العربى فى القضايا المصيرية والمسائل المعقدة، كما أن الدائرة محكمة والدورة مستمرة، فالاستبداد جلب الاستعمار، والاستعمار هو الذى استدعى الاستبداد من جديد، وهكذا ندور فى حلقة مفرغة امتدت بنا منذ بدايات القرن التاسع عشر حتى الآن، وهو أمر يثير القلق ويدعو إلى التأمل، ويضعنا جميعًا ـ وبغير استثناء ـ أمام واقع مؤلم ومستقبل غامض.

ثالثًا: إننى أرى العلاقة وثيقة بين الديمقراطية والحريات فى جانب والمواجهة الواعية للصراع العربى الإسرائيلى فى جانب آخر، فلو أن الرئيس الفلسطينى الراحل «ياسر عرفات» اتخذ قرارًا جسورًا عام ٢٠٠٠م بالنزول إلى الشارع الفلسطينى، فى استفتاء عام على ما وصلت إليه المفاوضات مع الجانب الإسرائيلى ـ الذى أعترف أنه كان مراوغًا كعادته غامضًا فى عروضه ـ وذلك فى غضون الأسابيع الأخيرة الحاسمة من رئاسة الرئيس الأمريكى السابق «بيل كلينتون»، الذى أظن أنه كان من أكثر الرؤساء الأمريكيين تفهمًا نسبيًا لحقوق الفلسطينيين ومعاناتهم، ولكن الرئيس الفلسطينى الراحل تخوف مما كان يجرى على الساحة، وأطل أمامه شبح اغتيال «السادات» ضحية لـ«كامب ديفيد» الأولى فخشى أن يكون هو ضحية «كامب ديفيد» الثانية، ومع ذلك فقد رحل الرجل بسمٍّ إسرائيلى غامض، فالقرارات المصيرية تحتاج إلى زعماء أقوياء ذوى بأس قد ينقذون شعوبهم ثم يرحلون صرعى العنف والتطرف، فلا يوجد قرار سياسى شجاع يمكن أن يرضى الجميع فالثمن مطلوب فى كل الأحوال.

رابعًا: إننى لا أدعى أن الساحة الفلسطينية والوضع العربى العام ٢٠٠٠م كانا مختلفين عما هو عليه الآن، فإسرائيل هى إسرائيل العدوانية التوسعية المخادعة دائمًا، التى تعيش فى ظل مفهوم إرهاب الدولة وتخويف المنطقة، ومع ذلك فإننى أظن أن الظروف الدولية فى ذلك الوقت ـ مع الرئاسة الأمريكية السابقة وقبل مصيبة الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م التى دفعنا ثمنها أكثر من غيرنا ـ كانت مواتية إلى حد كبير لإحداث اختراق ما فى الصراع المزمن على الأرض الفلسطينية، وأنا أعترف بأن العرض الإسرائيلى برغم مظهره المقبول نسبيًا كان مبهمًا فى جوهره، مطالبًا باعتبار الصفقة نهائية وليست مرحلة تمهيدية للتسوية العادلة الشاملة، ولكنى ما زلت أظن ـ من خلال موقعى الدبلوماسى حينذاك ـ أن فرصة ضائعة أخرى قد ظهرت فى تلك الأيام من نهايات القرن الماضى.

خامسًا: إن موجة الإصلاح التى تتوارى يومًا بعد يوم ويجرى إجهاضها على طول وعرض الساحة العربية تحت مسميات تطلقها الأنظمة، وشعارات يجرى القذف بها لكى تلوكها الشعوب مخدرًا طويل المفعول، إن هذه الموجة يجب أن ترتفع وبشدة أمام فوهات المدافع الإسرائيلية وطائرات الأباتشى وغيرها من لوازم الجريمة الإسرائيلية اليومية، التى لا أظن أنها سوف تتوقف إلا إذا استيقظ العقل العربى وفكر بمنطق العصر وتعامل مع الصراع بطرق غير تقليدية، حتى ولو كان ميزان القوى فى غير صالح الجانب العربى كما هو الآن بعد خروج العراق من دائرة الصراع تقريبًا، وانكفاء سوريا على حل مشكلاتها اليومية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوقيع مصر والأردن على معاهدتى سلام أديتا إلى حيادهما العسكرى وإن لم تمنع دورهما السياسى، أما لبنان ذلك البلد العربى الجميل فإنه يبدو هدفًا دائمًا لشهوة العدوان الإسرائيلية.. وبهذه المناسبة فإننى أظن أن اختزال الدولة اللبنانية فى «حزب الله» هو عبء عليها وظلم لقدرتها، ولكننى أظن أيضًا أن «حزب الله» الذى يمارس دوره فى جسارة تبعده عن شبهة الإرهاب وتجعل منه فصيلًا قوميًا فى الصراع مع إسرائيل، أظن أن ذلك الحزب الجهادى المدعوم من دولة الثورة الإسلامية فى إيران والمبارك من سوريا، قد يأخذ المنطقة إلى مواجهة يبدو أنها غير مستعدة لها أو مؤهلة للإقدام عليها.

.. هذه ملاحظات أسوقها لا لألقى بها جزءًا من أدبيات «العنترية العربية»، أو فصلًا فى ديوان «شعر الحماسة»، فذلك أبعد ما يكون عن ما تقتضيه الظروف الراهنة، فالذين يدقون طبول الحرب إنما يقرعون على طبل أجوف ليس له صدى.

إن ما أريده الآن وبكل وضوح هو أن أوجه حديثى إلى أمتى قائلًا: «إن مواجهة الغطرسة الإسرائيلية وجرائم الدولة العبرية تبدأ من مسيرة الإصلاح العربية، فالعلاقة وثيقة بين الحرية والديمقراطية وبين قدرة الأمة على إزالة العدوان وإقرار السلام الشامل والعادل.

إننى أطالب بفهم صحيح للخريطة السياسية الدولية وإدراك سليم للأوضاع الإقليمية، وطرح المبادرات الذكية والحوارات البناءة ومخاطبة الدنيا بلغة جديدة ترتبط بمصالحه وتصل إلى عقله، فليس المهم أبدًا هو الوصول إلى وجدان العالم وضمير الإنسانية، ولكن

الأهــم هو التأثير فى تفكيره ودفعه إلى إدراك الارتبــاط الحتمى بين أهدافه ومصالحه فى جانب والسلام الشامل العادل من جانب آخر، إننى أظن أن الدبلوماسية الإيرانية ـ برغم اختلافات أساسية تحجبنى عن منطلقاتها الفكرية ـ قد نجحت فى تحقيق شىء مما أدعو إليه، فالعالم لا يحب ويكره ولكنه يحترم أو يستهين!

□□□

المساواة فى التكريم

شـــهدت مصر فى الســـتينيات من القرن العشرين موجة اهتمام بالعلوم التطبيقية وتقاطر الطلاب على الأقســـام العلمية فى المدارس والكليـــات العملية فى الجامعات، وبدت مصر وكأنهـــا بحق أمام بوابة المســـتقبل الواعـــد للأجيال الجديدة، وتراجعـــت وقتها الكليات النظرية بشـــكل ملحوظ، ثم دار الزمان دورته وتبدلت الأوضاع بعد ذلك بســـنوات قليلة، فـــإذا الإقبال يبدأ مـــن جديد على بعض الكليات النظرية ويتراجـــع عن عدد من الكليات العمليـــة؛ فكلية الحقوق بدأت تســـتعيد عرشـــها بينما كلية الزراعـــة لا تكاد تجد الأعداد الكافية التى تطلبها. ولاشـــك أن تفسير هذه الظاهرة مرتبط بالتحولات الاجتماعية وازدهار القطاع الخاص وسياســـة الانفتاح الاســـتهلاكى والاستثمارى فى آن واحد، وعلى الرغم من أن الاتجاه العالمى يســـاند التوجه نحو العلوم التطبيقية والدراســـات العلمية فإنه لا يغفل فى الوقت ذاته عن أهمية الدراسات الأدبية والكليات النظرية، كما أن الفنون تظل قاسمًا مشتركًا فى كل زمان ومكان لأنها لغة الحضارة والتعبير الإنسانى الدائم لكل الحضارات، وهى الانعكاس التلقائى للمزاج القومى بين الأمم والشعوب.

لعـــل الذى دفعنى إلـــى كتابة ذلك هو ما لاحظته عن الاحتفال الســـنوى الذى يحضره الســـيد رئيس الجمهورية تحت مســـمى «عيد العلم»، ولكن الغريب فى الأمر هو أن التكريم قد أصبح قاصرًا على العلماء من ذوى الإســـهامات المشهودة فى البحث العلمى والدراسات التطبيقية، بينما لم يعد للأدباء والمفكرين والفنانين تلك المكانة التى يستحقونها من دولتهم التى احتضنت الحضارات وامتزجت فوق أرضها الثقافات عبر تاريخنا الطويل.. فالاحتفال الســـنوى بعيـــد العلم أصبح مرتبطًا بجوائـــز « أكاديمية البحث العلمـــى» ولا يتضمن أولئك الذيـــن حصلوا على جوائزهم من «المجلس الأعلى للثقافة» فى فروع الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية، ولقد حصلت شـــخصيا على جائزة الدولة التقديرية منذ عدة سنوات ولم أتسلم الشـــهادة الدالة على ذلك أو الميدالية المرتبطة بهذه المناســـبة، كما لم أتشرف أنا وغيرى بتكريم السيد الرئيس لنا، كذلك فإن السيد وزير الثقافة لم يقم بالتكريم هو الآخر ربما لأنه لم يفوض فى ذلك أو أن ظروفًا حالت دون تحقيقه، ولن أنسى تساؤلات الأستاذة الدكتورة

«عائشة راتب» وهى أستاذة أجيال فى الجامعة ووزيرة وسفيرة سابقة، حصلت على جائزة الدولة التقديرية فى أوائل التسعينيات باعتبارها فقيهة متميزة فى القانون الدولى العام، ولكنها لم تحصل على الشهادة أو الميدالية لسبب لا نعرفه، حتى تراكم عدد من لم يتسلموا جوائز المجلس الأعلى للثقافة ليصبحوا بالمئات، وبقية الميداليات مودعة بأحد البنوك لحساب وزارة الثقافة، بينما لا يتمكن أصحابها من الحصول عليها لأسباب لا تبدو مقنعة على الإطلاق، فنحن ندرك أن وقت الرئيس لا يتسع لتسليم الشهادات والميداليات لكل الحاصلين على جوائز الدولة التقديرية أو للتفوق أو التشجيعية، ولذلك فإننا نرى أن وزارة الثقافة يمكن أن تقوم بهذا العمل وأن يسلمها لمستحقيها وزيرها، كما أن الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة هو قيمة أدبية وفكرية يعتز بها الوطن، ولعل أمر الجوائز والعلاقة بين العلوم والفنون والآداب تثير أمامنا الملاحظات الآتية :

أولا: إنه لا توجد خطوط فاصلة بين العلماء والمفكرين، ولعلى أقدم نموذجًا لذلك صديقى وزميل دراستى الدكتور «أحمد زويل» الحاصل على جائزة «نوبل» منفردًا عام ١٩٩٩م فى أكثر فروع العلم تقدما ورقيًا، وهو الذى تتوقع الأوساط العلمية – كما سمعت بذلك فى إحدى زياراتى إلى العاصمة الألمانية «برلين» – حصوله مرة أخرى على ذات الجائزة لاكتشافات علمية جديدة ومبهرة، تسهم فى تقدم الإنسانية وتخفيف آلام البشر فى سابقة محدودة لتاريخ «جائزة نوبل». فهذا العالم الكبير هو فى ظنى ويقينى مفكر كبير أيضًا لأنه معنى بشئون الإنسان وشجون الوطن، وله رؤيته الشاملة لأساليب الإصلاح وأدوات التقدم، لذلك فإن نموذج « زويل» وغيره يؤكد أن المسافة بين العلم والفكر تكاد تكون معدومة، فما من عالم متميز إلا وهو مفكر مرموق أيضًا.

ثانيًا: إن نظرية وحدة المعرفة أصبحت تطل من جديد على عالم اليوم، كما أن نموذج العالم الموسوعى قد بدأ فى العودة إلى مسرح الحياة المعاصرة، ولم يعد التخصص حاجزًا دون اقتحام مجالات المعرفة الأخرى، فالتداخل بين فروع العلم قد أدى إلى تهجين التخصصات وظهور سبائك جديدة من ألوان المعرفة التى لم تكن متاحة من قبل، لذلك فإن التقسيم التقليدى مابين التخصصات المدرسية فى العلوم أو الآداب أو الرياضيات هو تقسيم معيب، فلقد جدت على العالم فروع حديثة لم تعد تسمح بمثل هذا التقسيم التقليدى المتجمد.

ثالثًا: لا يتصور أحد أن تقدم الأمم واندفاع الشعوب إلى الأمام مرهون فقط بالبحث العلمى دون الاهتمام بالآداب والفنون، بل إن الدول المتقدمة قد ربطت ربطًا مباشرًا بين التفوق التكنولوجى والتميز الأدبى والتألق الفكرى، فكل منها مكمل للآخر ولا يوجد ما يدعو إلى غير ذلك. ولقد عرفت الدنيا عصرًا كانت فيه الدراسات النظرية هى التى تضىء الطريق أمام البحث العلمى والتقدم التكنولوجى، فعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع كلاهما كان رائدًا فى هذا الميدان، كما أن إسهامات علم الفلسفة كانت هى بداية الطريق الريادى لاكتشاف ألغاز الكون ومشكلات البشرية، ويجب ألا ننسى أن الآباء الكبار من رواد المعرفة قد مزجوا فى عمق وتميز بين العلوم والفنون والآداب فالمعلم «ابن سينا» وكذلك «الفارابى» هما نموذجان لهذا التواصل فى الحضارة العربية الإسلامية.. وقد يندهش البعض إذا عرف أن «ونستون تشرشل» السياسى البريطانى الداهية حاصل على جائزة «نوبل» فى الأدب وليس فى السياسة أو أحد فروع العلوم الاجتماعية الأخرى، فالمعرفة الإنسانية متكاملة ولا تقف عند خطوط فاصلة.

.. هذه رؤية معاصرة للعلاقة التبادلية بين العلوم والآداب والفنون فى عصر لا يعرف الخطوط الفاصلة بينها، لأنها تتقاطع فى مساحات مشتركة لا تحتاج معها إلى تلك التفرقة التى نعمل بها هنا فى مصر، فنحن نبحث عن جيل جديد يمتلك الرؤية الشاملة التى تأخذ من كل أنواع المعرفة بطرف ويمزج بينها، فتلك هى روح العصر وطبيعة المستقبل ، وأعود مرة أخرى إلى الجوائز الغائبة والميداليات المحفوظة والشهادات المكدسة راجيًا الفرج القريب الذى يعيد للأدباء والفنانين والمتخصصين البارزين فى العلوم الاجتماعية الأمل فى الحصول على ما يستحقونه من تكريم، فعيد العلم لا يتجزأ، والمعرفة لا تتوزع، والحق لا يضيع.

□□□

التعديل الدستورى والعدالة الاجتماعية

تعكس التعديلات الدستورية الواقع الذى تعيشه البلاد بعد عدة عقود من صدور دستور عـام ١٩٧١م، لذلك فإن هـذه التعديلات تأتى بالحذف والإضافة وربمـا بالتغيير الكامل لبعض المواد الحاكمة فى دستورنا المؤثرة فى حياتنا، فالمواطنة تأتى بديلًا لتحالف قوى الشعب العاملة، وهى تعكس المناخ المعاصر الذى يرى أن المواطنين والمواطنات متساوون جميعًا فى الحقوق والتكاليف والواجبات، دون النظر للجنس أو الأصل أو العقيدة أو الدين. فالمواطنة تعنى المساواة فى المراكز القانونية لأبناء الوطن الواحد مع إسقاط كل الاعتبارات التى لا تعكس روح القاعدة القانونية بعنصريها العمومية والتجريد، كما أن الدستور الجديد إذ يضيف قانونًا جديدًا لمكافحة الإرهاب وتعديلات أخرى جوهرية أهمها ما يمس المواد ٧٤ و٧٦ و٨٨، والتى لا أنكر أن بعضها مثير للجدل وفاتح لشهية الحوار الوطنى بين كافة القوى والاتجاهات، ولكن ذلك ليس هو موضوع هذه السـطور، فالذى أزعجنى هو ما تردد فى بعض الأوساط من أن حذف بنود الدستور المتصلة بالاشتراكية والقطاع العام والتخطيط المركزى والمدعى العام الاشـتراكى وغيرها من مظاهر سـتينيات القرن الماضى، إنما هى ردة عـن تكريـس قضية العدل الاجتماعى وتراجع عن مفهوم دولـة رعاية الفقراء، وكأننا بصدد تعديلات دستورية تخدم الأغنياء وتنحاز لأصحاب الثروات وتسقط من حسابها البعد الاجتماعى الذى حرص عليه رئيس الدولة فى كل المناسـبات، بل يزيد دعاة هذا الرأى أن الدستور الجديد سوف يولد بين يدى رجال الأعمال وكأنه وثيقة تحمى الثراء والأغنياء ولا تهتم بالفقر والفقراء، ويحدث ذلك كله فى بلد يعيش فيه الملايين من محدودى الدخل فى العشوائيات وفى ظل ظروف اجتماعية واقتصادية خانقة، لذلك فإننا نطرح اليوم تعبير العدالة الاجتماعية ومواجهة الاستغلال، مع التركيز على حال الطبقات الأكثر عددًا والأشد فقرًا، لكى نضع الأمور فى نصابها حتى يكون دستور البلاد ترجمة حقيقية لأحوال العباد، وأنا أتقدم هنا بالملاحظات التالية:

أولًا: إن الأغلب الأعم من رجال الأعمال المصريين ينتمون بشدة للمدرسة الوطنية المصرية، كما أن القطاع الخاص المصرى صاحب إسـهامات مشـهودة فى العمل الاجتماعى

وتعزيز مبدأ التكافل وتقديم خدمات ملموسة فى بعض القطاعات خصوصًا التعليم والصحة، ولكننا لا نتغافل أيضًا عن حقيقة أخرى وهى أن السواد الأعظم من المصريين والمصريات هم من محدودى الدخل، وأن سكان العشوائيات يشكلون نسبة لا بأس بها من مجموع سكان الدلتا والوادى فى حزام يحيط بالعاصمة والمدن الكبرى، وينذر بانفلات محتمل قد يؤدى إلى نتائج غير محمودة، وهو ما يعنى أن الذى يصيغ دستورًا أو يضع سياسة لهذه الدولة فإن عليه أن يضع نصب عينيه هذه الحقيقة دائمًا.

ثانيًا: لقد عاصرت وبرؤية مباشرة إصرار الرئيس الأسبق «مبارك» ـ من خلال مفاوضات شاقة ومضنية استمرت لعدة سنوات مع صندوق النقد الدولى ـ على مراعاة البعد الاجتماعى للاتفاق المطلوب، وحرصه على ألا تتحمل الطبقات الفقيرة عبء الشروط التى يطالب بها الصندوق، وتمسكه بمواصلة دعم الدولة للسلع الرئيسة والخدمات الأساسية لأطول مدة ممكنة، رعاية لمحدودى الدخل وتأكيدًا للتوازن بين الطبقات وتعزيزًا للحد الأدنى من مفهوم العدالة الاجتماعية.

ثالثًا: إن تيارات سياسية بعينها تتخذ أحيانًا من الدين غطاءً لها، وهى تحاول استثمار معاناة الفقراء وظروفهم الصعبة لكى تتسلل إلى أعصاب المجتمع وأطرافه المؤثرة سياسيًا وثقافيًا واجتماعيًا، وهو أمر يلزم واضعى التعديلات الدستورية أن يأخذوا فى الحسبان ذلك التوجه الذى حصد فى السنوات الأخيرة بـ«التصويت العقابى» ما لم يكن يتوقعه.

رابعًا: إن الدستور «أب القوانين» وهو الوثيقة التشريعية العليا تنعكس مبادئه على فلسفة القانون السائد، وكذلك الروح التى يطبق فيها فضلًا عن المناخ المحيط بها، لذلك فإنه يتعين علينا أن نراعى تمامًا الكلفة الاجتماعية لسياسات الدولة المستمدة من تشريعاتها وفى مقدمتها دستور البلاد، واضعين فى الاعتبار أننا لا نغير كل عام دستورًا ولا نمس تلك الوثيقة الرفيعة إلا على فترات متباعدة، تستلزم أن يكون واجبًا على البرلمان المصرى ـ وهو يرفع النصوص الخاصة بالفلسفة الاشتراكية ـ الدفع بنصوص بديلة ترسخ العدالة الاجتماعية وتراعى أحوال من لا يملكون فى المجتمع المصرى.

خامسًا: واهم من يظن أن الدستور يرتبط بظروف معينة يتفاعل معها ويحسب لها دون أن يفكر فى مستقبل بعيد المدى، يحفل بالتطورات وقد يستلزم بعض التدابير والإجراءات، حتى يصبح المجتمع المتوحد قادرًا على حل مشكلاته ومواجهة المواقف الطارئة بثبات كامل ورؤية شاملة وقدرة على التكيف بين العام والخاص، ولست أظن أن هذا الأمر يغيب عن تفكير من يتصدى لأكثر العمليات التشريعية سموًّا وتقديرًا. من هنا فإن الدستور المعدل يجب أن يحقق التوازن بين السلطات الثلاث وبين الفرد والدولة، وأن يطلق آليات المجتمع المدنى للإسهام فى الارتقاء بنوعية الحياة وأساليب التفكير العصرى الذى لا يتجاهل معاناة الفقراء، ويدرك أننا نريد مجتمعًا سويًا ينعم فيه الجميع بما فى ذلك الأغنياء!

.. هذه رؤيتنا الموجزة للعلاقة الارتباطية الشديدة بين روح الدستور وقضية العدالة الاجتماعية، خصوصًا وأن حديثًا يدور فى بعض الأروقة ولغطًا يتردد فى مناسبات متناثرة. يتباكى على العصر الاشتراكى ويحذر من أن يعكس الدستور المعدل محاولات التزاوج بين السلطة والثروة، على نحو يفجر ارهاصات التوتر الطبقى ويحيى بعض مظاهر الصراع المجتمعى، ونحن ندرك يقينًا حرص الرئيس المنتخب فى استفتاء حر مباشر على مراعاة هذا البعد الإنسانى وفهمه العميق لأبعاده السياسية والاجتماعية.

لذلك فإننى أطالب صراحة بحقوق متكافئة تترك للقوانين المكملة للدستور والتشريعات التالية لها ترسيخ مبادئ أساسية، فى مقدمتها منع الاحتكار ومكافحة الاستغلال ومراعاة الظروف الصعبة التى تمر بها معظم شرائح المجتمع المصرى، وإلا أصبحنا أمام ما يطلق عليه البعض «دستور الأغنياء» أو «دستور رجال الأعمال» أو «دستور حماية القطاع الخاص». وأنا أظن أن التوجه العام ـ من خلال كل المناقشات الحزبية والبرلمانية التى شاركت فيها ـ يبدو غير ذلك تمامًا؛ لأننا نرفع شعارًا جديدًا يحتوى الجميع تحت مظلة تغطى الكنانة بأكملها، وهى مظلة المواطنة التى لا تفرق بين الرجال والنساء أو المسلمين والأقباط أو الأغنياء والفقراء.

رسائل مباشرة

ما أكثر ما يفد إلينا من تعليقات القراء وآراء الباحثين حول ما نكتب فى «الصحف»، ولا شك أن الحوار المتبادل هو الهدف الرئيس من كل ما نكتب، وإلا فما هو جدوى الكتابة؟.. ولقد وصلتنى مؤخرًا رسالتان من اثنين من المثقفين أحدهما رجل دين والثانى مفكر مرموق، وتدوران حول مقالى المنشور تحت عنوان «العلوم والفنون والآداب»، وقد رأيت أن أشرك القراء معى فى الاستمتاع بهما، ولقد وردت الرسالة الأولى من الدكتور القس «عبد المسيح إسطفانوس» الأستاذ بكلية اللاهوت الإنجيلية بالقاهرة وفيها يقول:

«أتابع باهتمام كبير كتاباتكم المتميزة سيما بالأهرام، كما أتابع بقدر المستطاع إسهاماتكم فى اللقاءات التليفزيونية المختلفة سواء فى البرامج المحلية أم الفضائيات، وإننا نشكر الله لأجل الدور الرائع الذى تقومون به. وقد أعجبت كثيرًا بمقالكم المنشور بالأهرام بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٠٧م بعنوان «العلوم والفنون والآداب» وتوقفت طويلًا أمام عبارات بعينها، ومنها على سبيل المثال «لايتصور أحد أن تقدم الأمم واندفاع الشعوب إلى الأمام مرهون فقط بالبحث العلمى دون الاهتمام بالآداب والفنون .. ولقد ذكرنى حديثكم بأنه فى دراستى بالجامعة الأمريكية بالقاهرة فى بداية الخمسينيات كنا جميعًا فى كافة العلوم بمختلف التخصصات، والآداب بمختلف الفروع نتلقى محاضرات فى تاريخ الفلسفة كمادة أساسية إجبارية للجميع، بل كانت هنالك مادة دراسية هى فلسفة الدين (Philosophy of Religion)، وكان يقدم لنا المحاضرات فيها الأستاذ (جون س. بادو) الذى كان مديرًا للجامعة، وعاد لبلادنا فى الستينيات سفيرًا لأمريكا بمصر، ولما لم يسترح لسياسات بلاده ترك السلك الدبلوماسى! وما زلت أحتفظ بكتاب فلسفة الدين الذى كان مرجعًا لهذه الدراسة وعنوانه (Realistic Philosophy of Religion)، وكان منطلق هذه الدراسة دافع «الغيرية» Altruism (أى التخلص من الأنانية، والرغبة فى خدمة الآخرين دون أى اعتبارات)، كما أننى وأنا أقرأ مقالكم القيم تذكرت أيام أن كنت أدرس للدكتوراة فى برنستون وقدمت الدعوة لعالم برنستون الشهير «أوبنهايمر» الذى يعتبر أبا القنبلة الذرية لإلقاء محاضرة فى إحدى الليالى، ودارت مناقشة مثيرة بعد المحاضرة، وكان العنصر

الأساسى فيها هو ضرورة التوازن بين العلم والدراسات الأدبية والفنون والمبادئ الأخلاقية، فالعلم بمعزل عن الدراسات الأدبية وكل ما يتعلق بها يمكن أن يؤدى بالإنسان لأن يدمر نفسه بنفسه.. ومرة أخرى أكرر الشكر لأجل مقالكم الرائع بل لأجل كتاباتكم التى تضىء السبيل لحياة أفضل ومشاركة متوازنة لخير بلادنا وتقدمها، وفقكم الله ورعاكم».

أما الرسالة الثانية فقد وصلتنى من الأستاذ الجامعى المرموق د. (ماهر شفيق فريد) الأستاذ المتفرغ للأدب الإنجليزى بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة، وقد جاء فيها:

أثارت مقالتك القيمة «العلوم والفنون والآداب» فى أهرام الثلاثاء ٢٣ يناير ٢٠٠٧م سلسلة من الخواطر أرجو أن تأذن لى بأن أتقاسمها معك ومع قرائك هنا. إن توكيدك «العلاقة التبادلية بين العلوم والآداب والفنون فى عصر لا يعرف الخطوط الفاصلة بينها لأنها تتقاطع فى مساحات مشتركة» يذكرنى بـ«معركة الثقافتين» التى شب أوارها فى بريطانيا ـ ومنها انتقلت إلى أقطار أخرى ـ حين ألقى السير «تشارلز بيرسى سنو» ، وهو عالم كيمياء وطبيعة وروائى وناقد محاضرة فى جامعة «كمبردج» عام ١٩٥٩م نشرت فى ذلك العام ذاته، وفيها أقام مقابلة بين ثقافة «المثقفين من الأدباء» وثقافة «العلماء وعلماء الطبيعة بخاصة»، ذاهبًا إلى أن ثمة هوة متزايدة الاتساع لا تفتأ تنفرج زواياها بين هذين الفريقين، وأنهما صارا الآن ـ كالأغنياء والفقراء فى رأى «دزرائلى» ـ أمتين منفصلتين عاجزتين عن التواصل. فكم من الأدباء اليوم يعرف القانون الثانى للديناميكا الحرارية؟ وكم من العلماء يستطيع أن يروى لك حبكة إحدى مسرحيات «شكسبير» رواية صحيحة؟ وقد تصدى له ـ من معسكر الإنسانيات ـ الناقد الأدبى «ف. ر. ليفيس» المعروف بصرامته وشدته فحاول أن ينقض دعواه، ودخل حلبة النقاش أدباء ونقاد وعلماء ومفكرون كبار مثل «أولدس هكسلى» و«لايونيل ترلنج» وغيرهما. وقد انتقلت إلينا أصداء هذه المعركة الفكرية فكتب «العقاد» العظيم عنها مقالاً فى مجلة «الأزهر» «أبريل ١٩٦٠م» عنوانه «عود إلى الثقافتين»، وكتب عنها «مرسى سعد الدين» على صفحات مجلة «المجلة»، وكتب د. «زكى نجيب محمود» «اللغة ملتقى الثقافتين» فى كتابه «فى تحديث الثقافة العربية» (دار الشروق ١٩٨٧م)، وترجم د. «صالح جواد الكاظم» محاضرة «سنو» تحت عنوان «الثقافتان الأدبية والعلمية ونظرة ثانية» «دار الجاحظ بغداد ١٩٨٢م)، كما وضع د. «رمسيس عوض» كتابًا كاملًا فى هذا الموضوع «س.ب. سنو والثورة العلمية» «الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨١م)، وقد قال «زكى نجيب محمود» فى تشخيص الداء: «العلمى» لا يريد أن تكون له صلة بالأدب على ظن منه أن الأدب من شأن دارسى الآداب، و«الأدبى» يفزع إذا أبصرت عيناه أو وقع على أذنيه أى شىء فيه رائحة العلوم الطبيعية أو الرياضية فى حين أن أهم شـرط يجب توفره فى أى إنسـان يريد لنفسـه أن ينخرط فى زمرة المثقفين ـ كثر نصيبه مـن ذلـك أو قل ـ هو أن يكون ـ بيـن صفات أخرى ـ على دراية متخصصة فى موضوع ما ثم يكون فى الوقت نفسـه على دراية هيكلية باتجاهات الموضوعات الأخرى التى لا تقع فـى اختصاصه ويتولاها عنه آخرون». وقال «العقاد» فـى تكامل العلوم والآداب: «لن تتم فى مجتمع من المجتمعات ثقافة عالية جديرة بأن تسـمى ثقافة إنسـان، ما لم تكن ثقافة شـاملة يتم بها قوام «الشـخصية الإنسانية» بريئة من داء الفصام، موفورة الحظ من الضمير والجسد ومن العلم والأدب، ومن مطالب الأذواق ومطالب العقول»... لقد غلبت على عصرنا ثقافة الصورة والإبهار والتسطيح ـ تعينها على ذلك مغريات وسائل الإعلام مقروءة وسمعية وبصرية ـ وتراجعت حدود العلم واتسعت مساحات الجهل، وافتقد الشباب ـ إلا فيما ندر ـ القدوة من رجال الأدب والعلم والفكر.. يؤسـفنى أن أختم رسـالتى بهذه النبرة المتشائمة ولكـن الرائد لا يكذب أهله، وتشـخيص الداء ـ بـلا مواربة أو تهوين ولا تهويل ـ هو أول خطوة نحو وصف الدواء والشروع فى المداواة».

. . تقديرى للرسالتين وصاحبيهما، إنها حقًا متعة الحوار الثرى مع من يملكون ناصية المعرفة وأدوات التفكير ومناهج البحث، فشكرًا لمن كتب وتحية لمن قرأ.

□□□

المؤلف فى كلمات

مضت حياته متوازية فى مجالات فكرية وسياسية وثقافية، كما دارت أبحاثه ودراساته ومقالاته حول مشروعين كبيرين، فأما عن المجالات فهو أكاديمى قام بالتدريس سنوات طويلة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ثم تولى رئاسة الجامعة البريطانية بمصر فى السنوات الثلاث الأولى لإنشائها، وهو دبلوماسى وصل إلى منصب سفير بلاده فى «فيينا» وعدد من العواصم الأجنبية الأخرى، وكان مندوبًا لمصر لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم مندوبًا لها فى جامعة الدول العربية..

أما على الصعيد الإعلامى فهو كاتب مقال أسبوعى ثابت بـ«الأهرام» القاهرية وآخر فى «الحياة» اللندنية وثالث فى صحيفة «المصرى اليوم»، وغيرها من الصحف والدوريات، وقد شارك فى كافة التفاعلات السياسية على مسرح الحياة العامة المصرية فى الأربعين عامًا الأخيرة، وقد اتجهت أنشطته فى السنوات الأخيرة إلى العمل البرلمانى ومؤتمراته الدولية، وظل فى موقعه رئيسًا لجنة العلاقات الخارجية لمدة عشر سنوات..

أما عن المشروعين الفكريين فقد كرس الدكتور «مصطفى الفقى» حياته اهتمامًا بقضية الإصلاح الفكرى والسياسى وإيقاف كافة أشكال التمييز ضد الفئات الأقل قدرة فى المجتمع؛ لذلك استحوذت قضية الوحدة الوطنية جانبا كبيرًا من اهتماماته حتى اختارها مشروعًا فكريًا لأطروحته فى الدكتوراة من جامعة لندن، التى حصل عليها فى منتصف سبعينيات القرن الماضى، كذلك فإن المشروع الفكرى الثانى يتمحور حول القضية العربية ومفهوم الوحدة فى إطارها المعاصر.

فالكاتب يرى أنه لا سبيل للخلاص مما نحن فيه إلا بالفهم الموضوعى للتضامن العربى الذى يقوم على أسس اقتصادية وثقافية مدروسة ولا يقف عند حدود الشعارات والعواطف؛ لذلك أصدر كتابه «تجديد الفكر القومى» فى مطلع تسعينيات القرن الماضى حول هذا الشأن، ثم أتبعه بكتابه الشهير «الرؤية الغائبة».

بقى أن نضيف أن الدكتور «الفقى» أستاذ ومحاضر فى عدد كبير من الجامعات العربية والأجنبية، فضلًا عن مراكز البحوث المتخصصة، كما أشرف وناقش عشرات الدرجات

العلميـة العليا.. وعلـى الصعيد الوظيفى لقد شـغل الدكتور «الفقى» مواقـع مرموقة منها سـكرتير رئيس الجمهورية المصرية للمعلومات، ومدير معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية، حتى وصل إلى منصب مسـاعد أول وزيـر الخارجية.. ولقد كرمته مصر بعدد من الأوسمة، كما حصل على جائزة «الدولة التشجيعية» فى العلوم السياسية عام ١٩٩٣م، وجائـزة «الدولـة التقديرية» فى العلوم الاجتماعية عام ٢٠٠٣م، ونال عشـرات الأوسـمة والنياشين من عدد كبير من الدول العربية والأجنبية، وهو عضو فى المجلس القومى لحقوق الإنسـان واتحاد الكتاب والمجمع العلمى المصرى والمجلـس الأعلى للثقافة، إلى جانب عشـرات المنتديات واللجان، وله ما يزيد على عشـرين كتابًا فى مجالات السياسة والفكر والثقافة، كما أنه ترأس جمعية الصداقة المصرية النمسـاوية فى السنوات العشر الماضية، ويواصل نشاطه الفكرى والثقافى داخل الوطن وخارجه.

□□□